



الرئيس مرزوق الغانم وفيفيل الشايح والشيخ بندر بن محمد آل ثاني



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطا فيفيل الشايح ورئيس ديوان المحاسبة في دولة قطر والوفد المرافق له

الغانم يستقبل الشايح ورئيس ديوان المحاسبة القطري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس ديوان المحاسبة فيفيل الشايح برفقة رئيس ديوان المحاسبة في دولة قطر الشيخ بندر بن محمد آل ثاني وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

استنكرت رفضه فكرة المنصات التعليمية

الهاشم: على وزير التربية الجلوس مع الكفاءات التعليمية الكويتية



صفاء الهاشم

قالت النائب صفاء الهاشم: لم يعجبني أبدا أداء وزير التربية والتعليم العالي في مقابلاته التلفزيونية على تلفزيون الكويت وأجوبته الركبكية والضعيفة بشأن تعليق الدراسة ودوره المهم كوزير في إيجاد البدائل. وأضافت الهاشم في تصريح صحفي: ردود الوزير حول رفض فكرة المنصات التعليمية التي أعلن

عنها أكثر من معلم كويتي مشهود لهم بالخبرة والكفاءة وموجهين كويتيين أفادوا بأنها الأنسب لكي يتعلم أبناؤنا وبناتنا في منازلهم ومن خلال أجهزتهم حتى لا تضيق عليهم المناهج، بحجة أنها غير معروفة، ومنتظر رد وزارة الصحة»، كما أفاد في رده المتهزأ، أمر مرفوض، خاصة بعد ورود أخبار عن نية التمديد للعتلة الإجبارية

لأسبوعين قادمين. وزادت: أحمل الوزير شخصيا هذه المسؤولية وعليه العمل بجد للجلوس مع المعلمين الكويتيين والطاقت الكويتية أمثال عبدالله الصانع وغيره من الأكفاء الذين هم على استعداد لهذا الأمر فعلا وعندهم المنصات التعليمية جاهزة للتطبيق، بدلا من التكاسل والتقاوس والتردد والخوف «هذا تحذير نهائي

له، وعليه الالتزام بقسمه»، وقالت الهاشم: بدلا من التكاسل والتقاوس والتردد والخوف الذي يمارسه وزير التربية والتعليم العالي، عليه الاهتمام والاستماع لأبنائنا وإخواننا والخواتم المعلمين والموجهين!! مثال: «تطبيق درسي» هذا تحذير نهائي له، وعليه الالتزام بقسمه، وأثبت جدارتك ولو لمرة!!».

عاشور: ما إجراءات «الداخلية» تجاه تفريعات تحمل نفساً طائفاً؟

الوطنية رقم 19 لسنة 2012 كونها تحمل طابعا طائفاً وبها ازدراء ضد فئة من فئات المجتمع مما يؤثر ذلك على وحدتنا الوطنية وتماسكها، وعليه، أتوجه بالأسئلة التالية:



صالح عاشور

قدم النائب صالح عاشور سؤالاً للنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية انس الصالح نصه الآتي: منذ بداية ظهور مشكلة فيروس كورونا في البلاد، انتشرت بوسائل التواصل الاجتماعي تغريدات وتعليقات من بعض المواطنين تسيء للمواطنين الكويتيين سواء من العائدين من العراق أو إيران، وحيث إن هذه التعليقات تعد مخالفة لقانون الوحدة

بشأن «خض سن التقاعد» والاستبدال

الدقباسي يطالب الحكومة بعدم عرقلة تعديلات «التأمينات»

تطلعه لمؤازرة النواب لهذا التقرير ودعمه». وأضاف «أتمنى ألا تكون هناك شوائب في مناقشة التعديلات لإقرارها في المادولة الثانية»، مؤكداً أن «قواعد الاستبدال جائرة ويجب ألا تحيد هذه القضية عن هدفها الأساسي إلى أهداف سياسية تضر بالمقاعدين». من جانب آخر، أشاد الدقباسي بالإجراءات الحكومية المبذولة لمواجهة انتشار مرض فيروس كورونا، متمنيا الشفاء العاجل للمصابين به كافة.



علي الدقباسي

طالب النائب علي الدقباسي الحكومة بالتعاون لإقرار تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية بشأن خفض نسبة استقطاع القرض الحسن والاستبدال، مؤكداً أنها تعديلات مستحقة تخفف الأعباء عن كامل المقاعدين.

وقال الدقباسي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ستنتهي من إعداد تقريرها بهذا الشأن يوم الأربعاء المقبل، ليرفع إلى المجلس للمداولة الثانية، معرباً عن

وقف جميع الخطوط القادمة من جمهورية مصر العربية أسوة بما تم التعامل به مع جمهورية إيران، محذراً من الوقوع بالخطأ مرة أخرى. ورأى أن المسألة لا تعالج بالانكفاء بفحص القادمين من مصر والحجر عليهم في حال اكتشاف إصابتهم بالمرض، بل يجب وقف خطوط الطيران من الأساس، مؤكداً أن غالبية المصابين بمرض (كورونا) قدموا من إيران والأمر نفسه سيكرر مع مصر.

6 دول أعلنت أن أغلب حالات الإصابة لديها بهذا المرض كانت قادمة من مصر». وبين أن السيناريو نفسه تكرر مع ما حصل مع جمهورية إيران الإسلامية بعد أن كانوا في البداية يرفضون الاعتراف بانتشار الوباء لديهم، مما أدى إلى إصابة الكثير من المواطنين الكويتيين الذين عادوا من إيران بالمرض. وشدد على وزير الصحة وكل الوزراء المنحنيين بالتعامل مع مرض (كورونا)

الطبي والعاملين بوزارة الصحة وكل شخص من جميع الجهات التي تجدل جهودا للمحافظة على سلامة المواطنين وكل من يعيش على هذه الأرض»، مؤكداً أن كل هذه الجهود محل تقدير. وأضاف: «إن الجالية المصرية من أكبر الجاليات الموجودة في الكويت وما يحصل أمر غريب يرفض جمهورية مصر العربية الاعتراف بوجود حالات مصابة بوباء (كورونا) على الرغم من أن أكثر من



يوسف الفضالة

طالب النائب يوسف الفضالة وزير الصحة والوقاية (كورونا) بوقف جميع خطوط الطيران المتجهة والقادمة من جمهورية مصر العربية إلى حين اعتراف الحكومة المصرية بوجود الوباء لديها وتشافي الناس منه. وقال الفضالة في مؤتمر صحفي عقده بمجلس الأمة: «لا يفوتني أن أشكر الطاقم

استفسر من وزير الخارجية عن دور الوزارة تجاه ما يجري ضد المسلمين في الهند

الدلال يسأل عن التخصصات المطلوبة لمواجهة تحديات سوق العمل

- هل تتوافر التخصصات المعلن عنها لإصلاح تركيبة سوق العمل في جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟
- هل هناك خطط لتوفير هذه التخصصات بالمستقبل حسب ما تم إعلانه من قبل الحكومة إذا كانت غير متوافرة؟

سوق العمل مستقبلا وطالب بتزويده بالآتي: 1- هل تتوافر هذه التخصصات في جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أو في خطط الابتعاث الخارجي والداخلي؟ يرجى تزويدنا بتفصيل ذلك. 2- إذا كانت هناك تخصصات غير متوافرة في أي من الجهات المذكورة في السؤال الأول، هل هناك خطط لتوفير هذه التخصصات بالمستقبل؟ يرجى تزويدنا بتفصيل ذلك.

وزارة الخارجية والمنظمات الدولية كمنظمة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وغيرها للعمل على الضغط على الهند لرفع الظلم عن المسلمين الهنود؟ وجه من جانب آخر، وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي قال في مقدمته: في جلسة مجلس الأمة بتاريخ 2019/4/17 استعرضت وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مجموعة من التخصصات المطلوبة لمواجهة تحديات

ضد مسلمين»، ونظرا لدور الكويت وجهودها السياسية والديبلوماسية والإنسانية على الصعيد الدولي، لذا يرجى إفادتنا بالتالي: 1- ما الدور الذي قامت به وزارة الخارجية تجاه ما يجري ضد الهنود المسلمين مع الحكومة الهندية؟ 2- هل تواصلت وزارة الخارجية مع منظمة المؤتمر الإسلامي بصدد ما يجري والخطوات المرجوة لإصلاح الوضع ورفع المعاناة عن مسلمي الهند؟ 3- هل هناك تنسيق بين



محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير الخارجية الشيخ أحمد ناصر المحمد قال في مقدمته: شهدت الهند قبل أيام موجة عنف إثر إقرار قانون جديد للجنسية يتضمن تمييزاً ضد المسلمين الهنود، حيث قتل أكثر من 38 إنساناً مسلماً خلال تلك الأيام، وأحرقت عدة مساجد في المنطقة أو تعرضت للتخريب، وقد أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان - كما ذكر في الأخبار - ميشال باشليه عن قلقها «من

المعلومات التي تشير إلى عدم تحرك الشرطة أمام هجمات مجموعات أخرى

ويطلب تزويده بلوائح ونظم

معهد «الأبحاث» بشأن التعيينات والترقيات

بتشكيل لجان تقييم واختيار المدراء التنفيذيين في معهد الكويت للأبحاث العلمية، وذلك لفتح باب الترشح لهذه المناصب، حيث انتهت اللجان من رفع توصياتها بهذا الشأن إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي السابق، علماً أن مدة تكليف المدراء التنفيذيين الحاليين انتهت منذ شهر مايو 2019، وتأخر فتح باب الترشح من شأنه الإضرار بحقوق العاملين في المعهد وقد يستفيد منها آخرون غير مستحقين.

وطالب النائب محمد الدلال في سؤاله بإفادته وتزويده بالآتي:

ثلاث مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

وقدوة للأجيال القادمة، ونظرا للمسيرة الحافلة بالعطاء والإنجازات في المبادىء كافة للمغفور له بإذن الله - تعالى - العم الفقيه سلمان العبدالله الدبوس الذي أفنى حياته في أعمال الخير والبذل الالامحدود.



الحميدي السبيعي

قدم النائب الحميدي السبيعي اقتراحاً برغبة لتسمية أحد الشوارع الرئيسية في منطقة الفحيحيل باسم المرحوم سلمان الدبوس. وقال في مقدمته اقتراحه إنه انطلاقاً من أهمية تخليد ذكرى أصحاب الأيدي البيضاء الخيرة النيرة، ووفاء للرموز الوطنية المخلصة الذين أقنوا حياتهم في العطاء المستمر لخدمة الكويت وأهلها، وحتى يكون أمثال هؤلاء الرجال المخلصين نبراساً

الكندري وفهاد والحجرف يقترحون إلغاء المجلس الأعلى للبيئة



مبارك الحجرف



عبدالله فهاد



عبدالله الكندري

خطوة أولى لإلغاء أي هيئة تسمى المجلس الأعلى لأي جهة. وشدد على أنه آن الأوان لإلغاء المجلس الأعلى للبيئة وتعديل القانون بما يؤدي إلى الاستعانة بمجلس إدارة ومدير عام يباشرون السياسة العامة للحكومة وبما يضمن وجود صلاحيات أكبر وسرعة في تنفيذ القوانين.

ورأى أن المجلس الأعلى للبيئة أصبح عائقاً أمام عملية تطوير البيئة نظراً لتسببه في تأخير إقرار اللوائح والعقوبات والضبطيات القضائية، متمنيا موافقة أعضاء مجلس الأمة على المقترح.

قدم النواب عبدالله الكندري وعبدالله فهاد ومبارك الحجرف اقتراحاً بقانون لإلغاء المجلس الأعلى للبيئة. وقال الكندري في تصريح صحفي إن الهدف من الاقتراح وقف الهدر في المال العام نظراً لما شاب عمل المجلس الأعلى للبيئة الكثير من المجالس الأخرى في الدولة من مأخذ في التعيينات بناء على الترضيات، وعدم وجود جدوى أو إنجازات تذكر لهذه المجالس.

وأكد أن الاقتراح يأتي انسجاماً مع ما تنادي به الدولة من ضرورة تطبيق الحوكمة وتقليص الميزانيات، معتبراً أنه